

مداخلة علنية في مؤتمر سري!

سعدالله مززعاني *

الإنقلابي، بالتنسيق مع جهات سورية وعربية وخارجية مشابهة لها، مستلهمة سياسات وممارسات الزعيم الشيوعي السوري الراحل خالد بكداش، التي كان الشيوعيون اللبنانيون قد انتفضوا عليها وعلى صاحبها في مؤتمرهم التاريخي عام 1968 (الحزبان كانا موحدين حتى 1964). والبكداشية هي نهج قام على فردية تسلطية ستالينية مفرطة ومتعسفة (كان أبرز ضحاياها الشهيد القائد فرج الله الحلو ومئات المثقفين والمناضلين)، وعلى تنكّر وإنكار للقضايا القومية التحررية، وعلى تزمت وجمود عقائديين، وعلى ولاء مطلق لسياسة الدولة السوفياتية وتكرار بيغاني لمواقفها وشعاراتها ودعايتها... من نتائج ذلك، على البناء الداخلي للحزب، استثناء الفردية والتفرد، وتقديم الولاء للقيادة على الكفاءة والكفاحية، وإشاعة ذهنية الشك والحذر والتستر على حساب الشفافية والصراحة والمشاركة والثقة، وتعطيل شروط ومستلزمات بناء المؤسسة لحساب المزاج والإستتباب والمصالح الشخصية...
أولى الضحايا كانت شبيبة الحزب وحضورها ودورها، في امتداد خسارة شاملة لمرتكزات هوية ونفوذ وقوة الحزب في الميادين والقطاعات الشعبية والعمالية والنقابية والطلابية والثقافية والإعلامية... ما جعل مسألة تهميشه مسؤولية قيادته قبل خصومه، وجعل الشاعر الفعلي: «منكم على بقيو» وليس معهم!

من خلال تمادي وتفاقم أزمة الحزب الشيوعي (لا يُذكر إلا للحديث عنها) فقد اليسار اللبناني والعربي قوة دفع ومبادرة قدمت إسهامات مشهودة في حقول عديدة: فكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية وتجديدية... وكانت الكتلة التي تسلمت إلى قيادته قد باشرت نشاطها بتدمير علاقته وتحالفاته وإغراقه في عزلة داخلية وخارجية، ومحاولة تغطية ذلك بضجيج كلامي «يساري» دعائي يتميز بالتركيز على العصبية والإنقطاع عن الواقع.

في مجرى ذلك أُخليت الساحة لتحالفي 8 و14 آذار، بل أن الحزب نفسه قد أصبح مادة تجاذب بينهما وإستقطاب للعديد من أعضائه من قبلهما، فإضاع موقعه، وبالتالي، الموقع التقدمي اليساري الديمقراطي المستقل الذي كان إيجاده وتفعيله في صلب أولويات الحزب، خصوصاً منذ أواخر ستينيات القرن الماضي (إحدى ثماره إنشاء جبهة المقاومة ضد العدو الصهيوني). ولقد أدى ذلك، في السنوات الأخيرة خصوصاً، إلى حرمان التحركات والمبادرات الشعبية والنقابية من الحاضنة السياسية المطلوبة، الحزبية والجبهوية، لمواجهة سياسات السلطة وفسادها واستهتارها بمصالح الوطن والمواطن. يأتي الحزب اليوم إلى مؤتمره مضرّباً بأزمته، مرهقاً بصراع مقطوع الصلة بالتنافس الصحي ومنحرف نحو الشخصانية والفئوية، ما يجعل مهمة القوى المعارضة الحريضة صعبة ومعقدة بعد أن نجحت القيادة في تخييب و«تطفيش» الأكثرية لتقتصر عضوية الحزب الفعلية على بضع مئات تحرك معظمهم دوافع عاطفية دون أي نشاطية أو تطلّب، الأمر الذي يطرح، بين أمور خطيرة أخرى، شرعية المؤتمر حيث تفرض اللوائح الداخلية مشاركة ثلثي أعضاء الحزب المسجلين فيه، ليكون مؤتمره شرعياً. الأسوأ، أن القيادة تتسلط بالكامل على عملية التحضير وتحديد اللوائح، بعد أن عطّلت «لجنة الإشراف» ورفضت كل الدعوات المخلصة لتشكيل لجنة تحضيرية موسّعة وفاعلة تكون خطوة أولى في مسار طويل ومعقد للخروج من الأزمة. لكن ينبغي القول بأن النقمة على القيادة قد بلغت ذروتها وأن جهوداً متواصلة تبذل من أجل ترجمة ذلك في منتصف الشهر المقبل.

يحتاج الحزب الشيوعي وكل اليسار وقوى التغيير الديمقراطي إلى إعادة بلورة موقعهما وبرنامجهما المستقلين. لن يحصل ذلك إلا بإحداث تحوّل جذري، بحجم انتفاضة، في المقاربات والإستنتاجات والصيغ.

* كاتب وسياسي لبناني

رغم صخب أزمة الحزب الشيوعي، فالصمت والسريّة هما ما يطبع عملية التحضير لمؤتمره المُوَجَّل أربع سنوات وأربع مرات. حتى ما كان تقليداً معتمداً، بنشر مشاريع وثائق المؤتمر قبل أشهر من إنعقاده، في وسائل الإعلام العامة والحزبية، بهدف عرض توجهات ومواقف الحزب من قضايا الوطن والمواطن وإثارة نقاش بشأنها، لم يخطر في بال أحد من المعنيين، ذلك أن كل الإهتمام محصور، من قبل الإدارة الحزبية، في الشأن التنظيمي وفي الآليات المتصلة بذلك، لفرض التجديد لتلك الإدارة خلافاً لنص النظام الداخلي الصريح والمُلزم (المادة الرابعة، البند الخامس). تقييم عمل الحزب خلال السنوات الثماني المنصرمة لم ينته الا قبل أيام، أي أنه لن يكون مادة نقاش قبل المؤتمر وفيه (ولا بعده طبعاً) تغيب التقييم يحصل للمرة الثانية (الأولى في المؤتمر العاشر قبل 8 سنوات) من قبل هذه الإدارة تهرباً من وجع الرأس والمحاسبة وكشف الارتكابات السياسية والتنظيمية والمالية والأخلاقية. لكن الإدارة الحالية الممدّدة لنفسها، كالمجلس النيابي الحالي وقبله (!)، إضطرت لإجراء نقاش محصور وشكلي في التقييم بسبب إقدام المجموعة المعارضة في المكتب السياسي، على نشر تقييمها الخاص لعمل الحزب ولأسباب أزمته حمل توقيع عضو المكتب السياسي حنا غريب. وهي كانت قد هدّدت وعجزت، ثم ساومت، دون نجاح، على سحب التقييم المذكور الذي يحملها المسؤولية عن الطور الراهن من الأزمة وعن المستوى المخيف الذي بلغته.

آخر عام 2003 انتُخب معظم أعضاء القيادة الحالية، حرص هؤلاء، على مواصلة إطار تكتلي كانوا قد أنشأه بعضهم قبل سنوات بشكل سري وتأمري، وعلى إدارة عمل الحزب عبر هذا التكتل، ما جعل الهيئات الشرعية صاحبة القرار هيئات شكلية بالكامل (قدمت استقالتني من الأمانة المركزية، احتجاجاً، بداية عام 2007). تبين، تبعاً أن ما حصل، في المؤتمر التاسع المذكور، قد كان بداية إنقلاب شامل على مجمل السياسات والتوجهات الحيوية التجديدية التي تلاحت، بهذه الدرجة أو تلك، منذ المؤتمر الثاني عام 1968 حتى نهاية عام 2003. تبين أيضاً أن المجموعة تلك، استغلت الإنقسام السياسي الحاد الذي عصفت بالحزب والبلد والمنطقة بعد الغزو الأميركي للعراق، لممارسة نشاط تنظيمي تكتلي فنوي وموّه وممرحل. ثم تبين أن تحضير وتنفيذ الإنقلاب قد تمّا بوسائل الخداع والمناورات والإشاعات الكاذبة والتزوير... ولقد تكثّفت هذه الأساليب الشاذة في السنوات الأربع الأخيرة إلى مستوى تعطيل النظام الداخلي (دستور الحزب) ولجنتي الرقابة القضائية والمالية، وتحويل الهيئات واللجان الشرعية إلى هياكل خاوية لا وظيفة لها إلا التصويت على قرارات متخذة سلفاً. وكان، قبل ذلك، قد تمّ إلغاء «المجلس الوطني» الذي كان يعادل برلماناً في مجال التشريع والرقابة، وإعادة العمل بصيغة اللجنة المركزية. وإستكملت هذه جميعاً باستهداف المعارضين بالإتهامات والتحريض والتشكيك والاقصاء والفصل... وذلك عبر فبركة ملفات كاذبة دون تحقق أو تحقيق، وحيث كان الأمين العام هو الخصم والحكم في الوقت عينه! وكان «طبيعياً»، بالمقابل أن تهمل ارتكابات سياسية، وسياسية - مالية (من نوع تلقي أموال في الإنتخابات النيابية الأخيرة دون قرار ولا معرفة من قبل المكتب السياسي لا قبل ولا بعداً)، وسياسية - مالية - إعلامية (كمشروع «اليسارية» الذي فشل قبل أن يبدأ وتحوّل من «حلم» إلى كابوس)، وسلوكية (من نوع استخدام الموقع الحزبي من أجل الحصول على مكسب خاص عبر «الواسطة» كما كشفت جريدة «السفير»...)

لم تعبأ القيادة الممدّدة لنفسها بما أصاب الحزب من تفكك وتشتت وضياح وتراجع وخسائر سياسية ومعنوية وتنظيمية (رفعت شعار «منكم بلي بقيو»). هي واصلت نهجها

بعنوان «أوباما لا ينتمي إلى المدرسة الواقعية (في العلاقات الدولية)»، وجوفي وفريقه في المحافظين الجدد يخافون من سقوط أميركا عن مرتبة القوة العظمى الوحيدة في العالم، ويرون أن أوباما فوّت فرصاً عظيمة لاستعمال القوة.

لكن من السذاجة التعويل على كلام أوباما على أنه مؤشّر إلى قطع بين سياسة أميركية خارجية وأخرى. قد يتذمّر أوباما وقد يعبّر عن حنق، لكنه في نهاية المطاف سينحني هو أمام ملك السعودية في زيارته المقبلة في الرياض، ولو طلب منه سيشاهد رقصة العرضة من أمراء آل سعود وسيحمل سيفهم أمام الكاميرات. وملك السعودية والأمراء لا يجراون على معارضة مشيئة حاكم أميركا. هؤلاء الذين أصروا أن حرب اليمن لن تتوقف إلا بطرد الحوثيين من صنعاء، رضخوا لأوامر الحكومة الأميركية باستضافة الحوثيين أنفسهم في المملكة للبحث في وقف الحرب. وعندما سيطلب هذا الرئيس أو من يخلفه أمراً من آل سعود، سينفذون صاغرين على عاداتهم.

إن عقيدة أوباما ليست إلا امتداداً لعقيدة بوش. ليست عقائد الرؤساء في عصر الإمبراطورية إلا اختلافاً في الأسلوب. هذه الإمبراطورية في عصر السيطرة الوجدانية تفرض العقائد والسياسات والاستراتيجيات على الرؤساء، وليس بمستطاع الرؤساء إلا تغيير الأساليب وأشكال الحكم فقط. الرئاسة أكبر من شخص الرئيس الذي يُلقب هنا «بزعيم العالم الحر» (وينقل هذا الوصف بعض الإعلام العربي، كان «العالم الحر» - الذي يضمّ الديكتاتوريات المطبوعة للحكم الأميركي - أجرى انتخابات وقرّر فيها رفع الرئيس الأميركي إلى مرتبة زعيم الكرة الأرضية والمجرات). لكن عقيدة أوباما تأخذ في عين الاعتبار متغيرات استراتيجية: إن الصين هي الخطر الداهم، وهي مصدر الخطر وهدف الإهتمام والترصد، فيما تلقى أنظمة الخليج الإهتمام الذي يُقرّره اللوبي الصهيوني بحكم صلة القرابة المستحذّة.

لن تتغيّر طبيعة علاقة الرئيس الأميركي المقبل (كائناً من كان أو كانت) مع منطقة الشرق الأوسط. ستبقى إسرائيل قرة العين، وسيبقى طغاة الخليج مطيعين صاغرين، وإن حاولوا التمرد في بعض الفواصل لجزر أميركا للمواجهة مع إيران. تتبع أنظمة الخليج سياسة «التوريط» التي انتهجتها حركة «فتح» في منتصف الستينيات مع الأنظمة العربية، والتي لم تؤدّ إلى توريث الأنظمة العربية في حروب مع إسرائيل لأن مصلحة الأنظمة كانت أعلى مرتبة من أي اعتبار، بل أدت إلى واد الكفاح المسلح الذي بشرت به «فتح». فشلت كل مساعي دول الخليج لتوريث أميركا في حروب ضد إيران وسوريا وحزب الله، غير الحروب السرية والعلنية التي تقرّها أميركا وإسرائيل من دون مشورة طغاة الخليج. لكن تذمّر حكام الخليج زاد مع وصول رئيس أسود إلى سدة الرئاسة. هؤلاء نشأوا في قصور كان الرجال السود فيها مُستعبدين قانوناً. وردود الفعل على تصاريح أوباما لم تخل من الإشارات إلى لون البشرة. وسمير عطلالله اعترض على كلمة نابية استعملها أوباما في المقالة. الأبواق اللبنانية لآل سعود أكثر حرصاً على سمعة آل سعود من آل سعود.

إن التقليل من شأن دول الخليج في العقائد الرئاسية الأميركية سيكون له تأثيره على منطقة الشرق الأوسط. ستزيد دول الخليج من تقربها من دولة العدو الإسرائيلي وستستعين إسرائيل بدول الخليج لتزيد من حجّتها في تاجيج العداء ضد إيران وضد أي حركة تقاوم إسرائيل في المنطقة العربية. كما أن دول الخليج ستستعين بإسرائيل من أجل أن تحصل على مكاسب معينة من الكونغرس الأميركي خصوصاً إذا أرادت تجاوز رئيس لا ينتمي إلى حزب الأغلبية في الكونغرس. أي أن ليس من خيار لدول الخليج إلا التبعية: تبعية لأميركا وتبعية لدولة العدو الإسرائيلي. أي أن عقيدة طغاة الخليج هي التمسك بوصفة رديفة للصهيونية - لكن باسم رداء العروبة والإسلام الذي بات حكام إسرائيل يرفلون به.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)



قطعت جامعة جورج تاون كل صلاتها به منذ 1986 بسبب ضحالة إنتاجه الأكاديمي وغلبة الوجهة السياسية على أعماله) من خبراء مثل أنتوني كوردسمان أو غيره مضمّخة بالتمويل الخليجي. ويتلقى خبراء وإعلاميون في واشنطن دعوات مجانية لجولات بالطائرات الخاصة التي يوفرها لهم يوسف العتيبي وغيره في دول الخليج. لكن قدرة اللوبي الخليجي على التأثير ليست إلا واحدة من ثمار التحالف السعودي - الإسرائيلي. لو أن اللوبي الإسرائيلي أراد أن يحارب اللوبي الخليجي (كما فعل في السبعينيات والثمانينيات) فإنه يقدر على «طرده من المدينة» بلغة أفلام رعاة البقر. إن قدرة اللوبي الخليجي على العمل والتأثير (في الكونغرس والإعلام) هو في الدرجة الذي أصبح فيها هذا اللوبي رديفاً للوبي الإسرائيلي.

لكن بالغ أنواق آل سعود في ردود الفعل على المقالة. لم يكن كلام أوباما إلا تفرجاً عن المكبوت السياسي. والمقالة عينها لم تتضمن نقداً واحداً ضد العدو الإسرائيلي باستثناء سياسة الحفاظ على التفوق الإسرائيلي العسكري والاستخباراتي النوعي ضد كل الأنظمة العربية. لكن كلام

”

لا يجرؤ إعلام آل سعود على رئيس أميركي إلا في سنته الأخيرة

“

أوباما لم يُشكك في التحالف مع العدو ولم يعيد النظر في وعده بالذهاب إلى الحرب للدفاع عن الكيان الصهيوني. لكنه خلافاً لانتقادات المحافظين الجدد، لا يرى في نفسه نموذج السياسة المثالية في العلاقات الدولية التي تعتمد على القانون الدولية والمنظمات الدولية والدبلوماسية. أوضح أن منطلقات سياسته الخارجية تدور حول العنصر الأساس في نظرية الواقعية، ألا وهي القوة. لكن طرق الاعتماد على القوة، وظروف استخدامها تختلف بين حاكم وآخر. كما أن أوباما ميز بين الخطر القريب والخطر البعيد (الذي لا يستحق استخدام القوة العسكرية ضده). وهذه النقطة بالذات هي التي استخدمها ضد أوباما الكاتب الألماني اليميني (المستقر في «مؤسسة هوفر» اليمينية، جوزيف جوفي. صنّف جوفي أوباما على أنه ينتمي إلى مدرسة الانعزالية في السياسة الخارجية في مقالة